

التقرير السنوي

العام



2024

التقرير السنوي

لعام

2024

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مركز تميّز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام والحوكمة.

بيت خبرة لصنع سياسات عامة قائمة على الدلائل	مركز تميّز لبناء الطاقات في إدارة المال العام والحوكمة	ملتقى وطني وإقليمي لتبادل الخبرات والمساندة التقنية
يساهم خبراءنا في تطوير الإنتاج المعرفي ونشر المنهجيات العصرية لصنع سياسات عامة قائمة على الدلائل وتوسيع دائرة النقاش الوطني حولها.	تساهم برامجنا في تنمية الطاقات البشرية المعنية بتعزيز إدارة المال العام في الدولة ونشر قيم الخدمة العامة.	نبني شراكات مستدامة تسمح باستقطاب الخبرات والتجارب الجيدة حول العالم.

إضافة إلى دوره الوطني، يؤدي المعهد دوراً إقليمياً كونه مركز الأمانة العامة لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا GIFT-MENA ومركز تدريب إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية WCO.

يضمّ المعهد مكتبة عامة توفرّ مراجع متخصصة، ومساحات مجهزة للباحثين وبرامج تثقيف للشباب والشابات. المعهد مؤسسة عامة مستقلة إدارياً وفنياً ومالياً تعمل تحت وصاية وزير المالية اللبنانية.

هذا التقرير

يوجز هذا التقرير نتائج معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لعام 2024، ويقدم لمحة عن أبرز محطات العام بالأرقام والمعطيات.

أشرفت السيدة لمياء المبيض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، على صياغة التقرير بشكله النهائي. أعدّ المسؤولون عن المشاريع مضمونه وتولّت الآنسة سوزان أبو شقرا مراجعته. أعدّت الآنسة سوزان قوصان قاعدة احصاءات الأنشطة والمشاركين والتقييم وظهرت الآنسة تونيا سلامة المرثيات.

المخطط

4	كلمة رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
6	مؤشرات عام 2024
7	أبرز محطات عام 2024
9	السياسات
10	المالية العامة: المساهمة في بناء حوار سياساتي حول الموازنة العامة
12	إدارة الاستثمار العام
13	الحماية الاجتماعية
15	إصلاح الشراء العام
20	شفافية الموازنة وحق الوصول إلى المعلومات
23	القدرات البشرية
24	التدريب لمواكبة تنفيذ إصلاحات الشراء العام
26	تعزيز التخصصية في الشراء العام
28	التعلم والتطوير
31	المساندة التقنية لمعاهد التدريب في تنفيذ الإصلاحات المالية
32	التثقيف المالي والاقتصادي
37	الشؤون الإدارية والمالية
38	لناحية الإدارة المالية
39	لناحية إدارة الموارد البشرية
39	للناحية الإدارية والتواصل وتكنولوجيا المعلومات
41	الملاحق
42	ملحق 1: زيارة الوفود
43	ملحق 2: مداخلات العام
44	ملحق 3: شركاء العام

كلمة رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي السيدة لمياء المبيض بساط



بدأنا عام 2024 بترتيب الأولويات واختتمناه بتمسك أكبر لخيارنا الثابت وهو المساهمة الفاعلة في إعادة بناء الدولة العصرية التي نحتاج إليها لاسيما بعد انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل الحكومة. عام 2024 لم يكن عاماً سهلاً بالنسبة لنا إذ تطلّب الكثير من الجهود والمرونة والاستباقية لمواجهة التحديات التي نتجت عن تغيّرات جيوسياسية في المنطقة والعالم، كما تطلّبت منا الكثير من الزخم للمحافظة على إصرارنا وثباتنا على التقدّم والتطوير خاصة في ظلّ العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان وما نتج عنه من آثار كارثية طالت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وبالرغم من كلّ الصعاب التي وجّهناها، عملنا جاهداً هذا العام على ترسيخ قدرتنا المؤسسية على الاستمرار مما تطلّب منا جهداً مضاعفاً لإدارة مواردنا ولمواصلة بناء الشراكات وتفعيلها ولتحفيز ورفع معنويات كلّ من فريق العمل والمدربين والمشاركين في الدورات التدريبية والنقاشات الحوارية حول السياسات العامة، محاولين المحافظة على روحية الإصلاح والمضي قدماً إلى الأمام. كنتيجة لذلك، استطعنا بالموارد التي توفّرت لنا أن ننجز 70% من خطة عملنا المقررة للعام 2024 وأن نستجيب على مجمل الطلبات التدريبية الواردة إلينا من إدارات ومؤسسات عامة وبالأخص لمواكبة إصلاح منظومة الشراء العام.

ضمن هذا السياق الإصلاحي، جهدنا أيضاً هذا العام على تطوير المعارف والمهارات وتعزيز التخصّصية في الشراء العام في كلّ من القطاعين العام والخاص، وأطلقنا للمرة الأولى في لبنان والوطن العربي الشهادة التخصّصية في الشراء العام الاستراتيجي مع الجامعة الإيطالية العريقة Rome Tor Vergata. استكملنا أيضاً بناء قدرات المدربين وأنجزنا تطوير منهجاً تدريبياً تخصّصياً يشمل 4 برامج تدريبية متخصصة وأدلة للمدربين تُلبي تطلّعات المشاركين والتوجهات الإصلاحية المرتقبة.

على صعيد الموازنة العامة، قمنا بتحديث المنصّة الإلكترونية لموازنة المواطنة والمواطن وخصّصنا للصحافيين نشاطات عدّة بهدف تعزيز الشفافية والتفاعلية مع البيانات والأرقام المالية، مطلقين النسخة الأولى من منتدى الشفافية الذي نُظّم بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية – لبنان والمعهد الديمقراطي الوطني.

أمام الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للصدمات المتتالية التي مررنا بها، خصّصنا هذا العام مساحة واسعة للحماية الاجتماعية وقمنا بمراجعة الدراسة التي أجريناها عام 2021 على الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية موقّرين بالتالي قاعدة تحليلية لفهم مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ودعم البحوث القائمة على الأدلة في هذا المجال.

جديّدنا لعام 2024 كان "سلسلة وبيّنارات الأربعة" التي نظّمناها مكتبنا المالية لتسليط الضوء على مواضيع وقضايا راهنة تشهدها الساحة المحلية وإثارة النقاش حولها، واستكملنا إعداد حلقات البودكاست "الجندي" ونقّذنا سلسلة من برامج التثقيف المالي والاقتصادي للشباب هدفت إلى تنمية حس المواطنة وتفعيل مشاركتهم في الشأن العام.

على صعيد الشراكات، شهد عام 2024 تعاوناً مميّزاً أيضاً مع عدد من الشركاء المحليين والاقليميين كما الدوليين إذ قمنا بتسهيل مشاركة المدربين والخبراء في برامج تدريبية خارج لبنان بالتعاون مع البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF ومركز التدريب لمنظمة العمل الدولية ITC-ILO؛ وتنظيم مشترك لعدد من البرامج مع الوكالة الفرنسية للتنمية AFD وإكسبرتيز فرانس Expertise France والبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية EBRD، واستضافة 4 برامج تدريبية مع المعهد العربي للتخطيط API. كما استكملنا مشروع المساندة التقنية لتعزيز الإصلاحات المالية في العراق بالتعاون مع Expertise France. كان للمجتمع المدني مساحة في عملنا هذا العام حيث رسّخنا التعاون وطورنا نشاطات وبرامج مشتركة مع أكثر من 8 منظمات غير حكومية في لبنان حول الشفافية المالية والشراء العام وغيرها من المواضيع.

المدربون والخبراء هم بالنسبة لنا شركاء أساسيون في عملية الإصلاح والتنمية وبناء المستقبل، ولهذا خصّصنا لهم برامج تهدف إلى تنمية كفاياتهم في هندسة البرامج التدريبية وطرق وأساليب تدريب الكبار ومكوّناته، وكان لنا أيضاً هذا العام محطّتين أساسيتين مع كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني في مجال التدريب المستمر.

أما للمهتمين بإدارة المال العام والحوكمة في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فأنجزنا لهم منصّة إلكترونية للتعلّم عن بُعد "نتعلّم" Nataalam صمّمت باللغة العربية لتعزيز بناء القدرات في إدارة المال العام.

في العام المقبل، تحديات عديدة تنتظرنا! إلا أنّنا واثقون من أنّ ما نملكه من إيمان وطني، وتمسّك بالتعاون المشترك، وإصرار على المثابرة لمواجهة التحديات، كفيل بدفعنا للأمام وبرفعنا من عمق الانهيار لبناء مستقبل أفضل للجيل القادم، قوامه مؤسسات قوية، مواطن واع ومسؤول، وثقافة مجتمعية حاضرة.

مؤشرات عام 2024

الشراكات

30	نشاط
10	زيارة وفد
22	نشاط بتنظيم مشترك مع مؤسسات محلية ودولية وإقليمية مشاركة في 9 مؤتمرات من تنظيم الشركاء

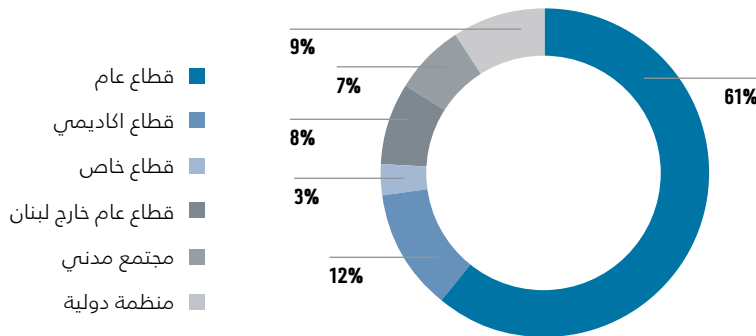
القدرات البشرية

104	نشاط
48	دورة تدريبية
1029	متدرب
17	ساعة تدريب كمعدل وسطي للدورات التدريبية
27	اختبار معرفي
717	مشارك في الاختبارات
2	معارض ومباراة تثقيفية
5	أدلة تدريبية
13	إنتاج بحثي منشور

السياسات

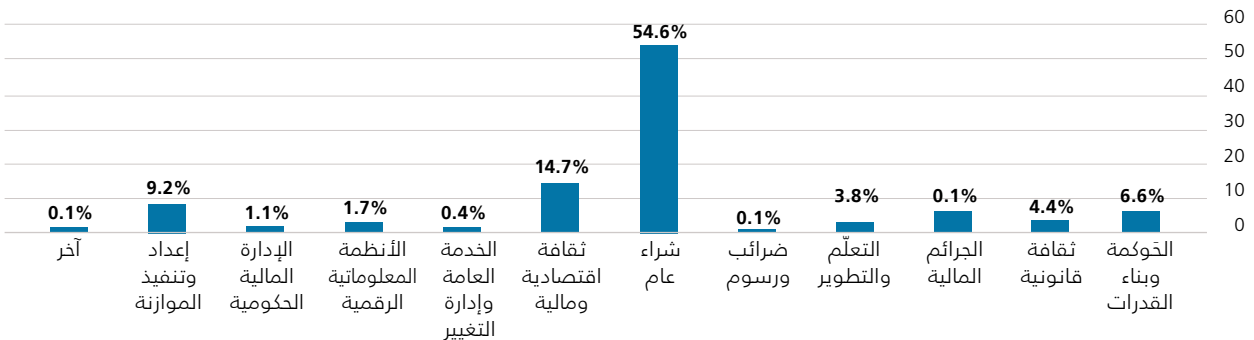
52	نشاط
7	لقاءات تشاورية
33	لقاء وحلقة توعية
2	تقارير وملخصات سياسات عامة
2	مؤتمر على معيد وطني
1	دليل مواطن حول الموازنة العامة وأدواته التثقيفية التفاعلية

عدد المستفيدين بحسب القطاع



186	نشاط
5139	مستفيد
37	مداخلة في مؤتمرات وطنية وإقليمية

الأنشطة بحسب المحاور



أبرز محطات عام 2024

ك2 2024

شباط 2024

آذار 2024

نيسان 2024

أيار 2024

حزيران 2024

تموز 2024

آب 2024

أيلول 2024

ت1 2024

ك2 2024

ك1 2024

*** وبيّنار حول "قانون التقاعد والحماية الاجتماعية: أهمية القانون الجديد والمسار الإصلاحي"



***** الإملاء المالية

* برنامج تدريبي عن بُعد حول اساليب وتقنيات تعلّم الكبار للمركز المالي والمحاسبي في العراق

*** دورة تدريبية حول الموازنة المراجعة للنوع الاجتماعي

** إطلاق الشهادة التخصصية الدولية في الشراء الاستراتيجي مع جامعة Tor Vergata Rome

*** قراءة في تعميم الموازنة العامة 2025

**** اتفاقية تعاون مع جامعة بيروت العربية

* بناء شبكة المدّر بين .زيارة دراسية إلى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية



** المؤتمر الوطني: تحديات تطبيق قانون الشراء العام 2021/244 ومسار تنمية القدرات نحو التخصص

**** زيارة مدير قطاع المشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في البنك الدولي، السيد ماجد البيّاع

*** المنتدى الأول للشفافية المالية

**** دورة تدريبية عن بُعد حول الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة مع المعهد العربي للتخطيط

*** دورة تدريبية نموذجية حول تعزيز دور المجتمع المدني في التأثير على الموازنة العامة ضمن مشروع تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية

** دورة تدريبية متخصصة للشراء العام للبياديات ضمن مشروع تعزيز الشفافية والحوكمة المحلية



** وبيّنار حول "المشتريات الطارئة في لبنان: ما هي الاستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتأمين السلع والأشغال والخدمات بكفاءة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات وحالات الطوارئ؟"



بناء شبكة المدربين | إصلاح الشراء العام | تعزيز الإدارة المالية | بناء الشبكات | التثقيف المالي



السياسات

المالية العامة: المساهمة في بناء حوار سياساتي حول الموازنة العامة

إدارة الاستثمار العام

الحماية الاجتماعية

إصلاح الشراء العام

شفافية الموازنة وحقوق الوصول إلى المعلومات

المالية العامة: المساهمة في بناء حوار سيساتي حول الموازنة العامة

كفاءة الإدارة المالية العامة هي أحد الشروط الرئيسية لضمان استمرار العمل المؤسساتي وتقديم الخدمات العامة، إضافة إلى مساهمتها في توفير الموارد المالية وفي تلبية احتياجات الإستجابة الناجمة عن الأزمات والصراعات والحروب وحالات الطوارئ. في هذا الصدد، عمل المعهد على تعزيز الحوار الوطني حول إعداد السياسات المالية العامة، وتفعيل الاستثمار والحماية الاجتماعية وتطبيق منظور النوع الاجتماعي في عملية صنع القرار المالي.

1 | اللقاءات الحوارية مع المجتمع المدني

16 جلسة حوارية تمّ تنظيمها هذا العام مع شركاء التنمية ومنظمات المجتمع المدني حول موازنة عام 2024 عُرض خلالها محتوى قانون الموازنة العامة وناقش فيها المشاركون أبرز الثغرات العملية في مسار إعداد الموازنة العامة والأساليب الممكنة لتحديث الإطار والممارسات المعتمدة. أتت هذه اللقاءات ضمن إطار الحوار السياسي المستمر الذي يعمل المعهد على ترسيخه سنوياً مع شركائه بهدف تعزيز المشاركة وتسهيل الحصول على المعلومات المتعلقة بالإدارة المالية العامة للمعنيين والناشطين في الشأن العام.

2 | تجربة نموذجية لتعزيز دور المجتمع المدني في التأثير على الموازنة العامة

المعرفة حول آليات عمل منظومة إدارة المال العام ودور الجهات المعنية بعملية الموازنة هي ركيزة أساس لتفعيل دور المجتمع المدني في المشاركة والتأثير على السياسات المالية. وضمن هذا الإطار، كان لهذا العام تجربة نموذجية مع 8 منظمات من المجتمع المدني لتطوير معارفهم التقنية بأهمية الموازنة العامة كأداة استراتيجية لتنفيذ السياسات العامة ودورهم في التأثير في عملية إعداد وتنفيذ الموازنة العامة. تُمهد هذه التجربة الطريق لتعزيز حوار وطني تشاركي لإصلاح الموازنة العامة في لبنان وتأتي ضمن إطار مشروع التعاون بين المعهد ومنظمة اليونيسف تحت عنوان "تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية".

برنامج تدريبي عن بُعد لمنظمات المجتمع المدني

بموازاة التدريب الحضوري تمّ إعداد محتوى تدريبي عن بُعد موزّع على 8 جلسات للإضاءة على قضايا إدارة المال العام ودورها في دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. البرنامج متوفّر على منصّة المعهد التعليمية "نتعلّم" كما منصّة UNICEF learning passport على أن يتمّ إطلاقه في مطلع عام 2025.

3 | نشاطات موجهة للقطاع العام

استهدف وبنار حول "قراءة في تعميم الموازنة العامة 2025" الذي نُظّم بالتعاون مع مديرية الموازنة العامة ومراقبة النفقات في وزارة المالية، 70 مسؤولاً مالياً في الإدارات والمؤسسات العامة وعرض أهمّ ملامح تعميم الموازنة العامة 2025 وأبرز متطلّباته، كما ناقش التعليمات المتعلقة بكيفية تحضير النفقات والواردات على ضوء التوقّعات الماكرو اقتصادية.

استضاف الوبينار مديرة الموازنة العامة ومراقبة النفقات السيدة كارول أبي خليل ورئيسة المحاسبة السيدة ميرين جبور.



4 | سلسلة نشاطات حول الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

استكمل المعهد هذا العام جهوده المبذولة لتعزيز الوعي والمعرفة بمتطلّبات الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي بهدف تحضير بيئة حاضنة للإصلاحات المرتقبة للمالية العامة وتعزيز الاستجابة للأزمات المتعاقبة التي ألقت بآثارها على شريحة واسعة من الناس خاصة الأكثر ضعفاً وهشاشة. في هذا السياق، نُظّم بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة دورة تدريبية عن بُعد أحيها خبراء المعهد حول "الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي" وتوجّهت إلى أعضاء الشبكة الوطنية للنساء في صنع القرار المحلي.

دور المالية العامة في تعزيز المساواة الجندرية

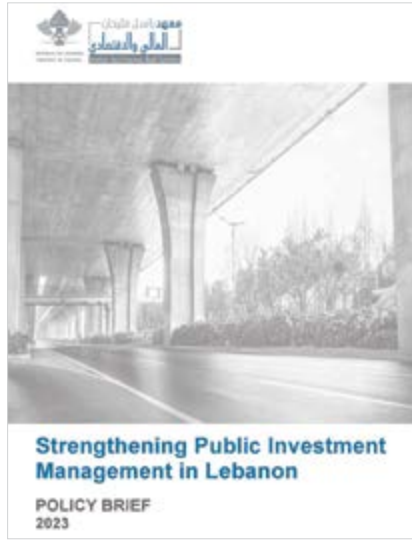
قدّم خبراء المعهد مداخلة حول دور الإدارة المالية العامة في تعزيز المساواة الجندرية في المالية العامة -تجربة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي خلال "اللقاء الإقليمي الأوّل لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الإقليمي العربي في مجال قضايا المرأة" الذي نظّمته جامعة الدول العربية في شهر أيلول 2024 في القاهرة. ربطت المداخلة المساواة بين الجنسين في الموازنة العامة والشراء العام والضرائب.

إلقاء الضوء على أهمية اعتماد الرعاية في تعزيز التنمية والعدالة الجندرية

أعدّ المعهد مداخلات حول اقتصاد الرعاية في وُتمرات وورش عمل محلية وإقليمية لإلقاء الضوء على أهمية اقتصاد الرعاية وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية ودوره في المساهمة في الحدّ من الفقر وتعزيز الشمولية والنمو والتنمية المستدامة والعدالة الجندرية.

إدارة الاستثمار العام

دفعت ردود الفعل الإيجابية التي تلقّاها المعهد من قبل صانعي القرار والخبراء على تقرير "التقييم التشخيصي لإدارة الاستثمار العام" إلى إطلاق الخطوط العريضة للتعاون المرتقب مع البنك الدولي بهدف تفعيل الإطار المؤسسي والتشغيلي لإدارة الاستثمار العام وتعزيز كفاءة وفعالية وجودة الاستثمارات العامة في لبنان.



1 | تحديث الدراسة حول الحماية الاجتماعية

تابع المعهد الدراسة التقييمية التي أجراها عام 2021 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ILO ومنظمة اليونسف UNICEF وأجرى المراجعة الثانية لموازنة الإنفاق العام على الحماية الاجتماعية. وقّرت هذه المراجعة قاعدة تحليلية لفهم مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ودعم البحوث المتعلقة بهذا المجال، كما أظهرت التغيرات الرئيسية في تمويل برامج الحماية الاجتماعية مقارنة بالمرحلة الأولى. سيتم إصدار التقرير رسمياً في عام 2025، بالإضافة إلى تنظيم سلسلة من الاجتماعات التشاورية لمناقشة نتائجه وتوصياته.



2 | مساهمات بحثية حول تحديات تمويل الحماية الاجتماعية

كان للمعهد مساهمات علمية عدّة في ورش عمل وجلسات نقاش متنوعة نظّمها مؤسسات شريكة مثل Synaps والمبادرة العربية للإصلاح، هدفت إلى تعزيز النقاش حول الإنفاق على الحماية الاجتماعية والتحديات المرتبطة بها. كما شارك المعهد في تقارير دولية مثل التقرير الذي أصدرته منظمة Amnesty International بعنوان: "لبنان: البلد يتفكك ولا أحد يهتم: تزايد الحاجة إلى الضمان الاجتماعي وانهيار الدعم في ظلّ الأزمة الاقتصادية في لبنان" (Lebanon: The country is dissolving and no one cares: Surging need and crashing support for social security during Lebanon's economic crisis).

3 | سلسلة ويبينارات حول الإستراتيجيات والأطر التشريعية للحماية الاجتماعية

وبينار حول "تعزيز الحماية الاجتماعية: الأولويات في لبنان ما بعد الحرب"

ناقش هذا الويبينار أثر الحرب على الفئات الأكثر ضعفاً والأولويات الحكومية المدرجة في إستراتيجية الحماية الاجتماعية وسُبل التمويل المتاحة في ظلّ التحديات الماليّة لموازنة 2025، وشارك فيه 60 مسؤولاً من القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في هذا المجال. استضاف الويبينار رئيس قسم السياسة الاجتماعية في اليونيسف لبنان لويجي بيتز راغنو، والمسؤول الفني في برنامج الحماية الاجتماعية في لبنان في منظمة العمل الدولية جيليو بوردن.



وبينار حول "قانون التقاعد والحماية الاجتماعية: أهمية القانون الجديد والمسار الإصلاحي"

بمشاركة 63 مسؤولاً من القطاع العام والمجتمع المدني، تناول الويبينار أهمية قانون التقاعد والحماية الاجتماعية الجديد وأهدافه وكيفية تجانسه مع المعايير الدولية، وتحلّله مداخله حول أبرز مكوّنات القانون الجديد ونظام نهاية الخدمة المرتكز على معاش التقاعد والعجز. استضاف الويبينار مسؤولية وحدة الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية السيدة رانيا غناطوس ورئيس الديوان والمدير المالي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللبناني السيد شوقي بو ناصيف.



1 | المؤتمر الوطني حول تقدّم مسار إصلاح الشراء العام

انسجماً مع الخطة الوطنية واستراتيجية التخصّص وبناء القدرات في الشراء العام في لبنان، سلّط المؤتمر بعنوان **"تحديات تطبيق قانون الشراء العام 2021/244 ومسار تنمية القدرات نحو التخصّص"** الضوء على تحديات تنفيذ القانون 2021/244 وعلى أهمية تنمية القدرات الوطنية والحاجات التدريبية للمعنيين للدفع قدماً بتحويل الشراء العام إلى مهنة متخصصة. شارك في المؤتمر عدد من الخبراء وأكثر من 120 من كبار الموظفين الحكوميين والعاملين في الشراء وممثلين عن المؤسسات الدولية الشريكة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. نُظّم المؤتمر بالتعاون مع شركة تنمية المعرفة والبنك الدولي، وأتى ضمن إطار اختتام مشروع "دعم بناء قدرات الشركاء في لبنان في إطار إصلاح الشراء العام في لبنان".



2 | إمدار تقرير تشخيصي للحاجات التدريبية والتشاور حولها مع أصحاب المصلحة

ارتكز المعهد منذ بدايات مواكبته للمسار الإصلاحي للشراء العام على التشخيص المبني على البيانات لتحديد التطلّعات المستقبلية لعملية التدريب وبناء القدرات، وعلى هذا الأساس، نشر هذا العام تقريراً تضمّن نتائج دراسة تحليلية كان قد أجراها في أواخر عام 2023 حول تطبيق القانون بعد مرور عام ونيف على دخوله حيز التنفيذ، بمساندة تقنية من البنك الدولي.



عرض التقرير أهم الخلاصات حول تطبيق قانون الشراء العام 2021/244 من قبل الجهات الشارية في الدولة والتحديات المرافقة له، وقدم توصيات للتحسينات المستقبلية. كما شمل التقرير الحاجات التدريبية للعاملين في هذا المجال وحدّد الأولويات التدريبية للمرحلة المقبلة. بموازاة ذلك، نظّم المعهد حلقة نقاش مع 32 من ممثلي الجهات المعنية للتشاور ولعرض نتائج الدراسة التحليلية وجمع الملاحظات والتوصيات حولها.

3 | ويبينارات متخصصة لإلقاء الضوء على الأهمية الإستراتيجية للشراء العام

تلعب ممارسات المشتريات العامة المستدامة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية دوراً رئيسياً في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين بحسب الهدف 12 من خطة التنمية المستدامة؛ كما أنّها تضمن تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعمليات الشراء الحكومية. وعلى هذا الأساس، تمّ تنظيم ويبينارين تخصصيين تناولا مواضيعاً راهنة لتبادل المعارف ولرد على الصعوبات والإشكاليات التي واجهتها الإدارات والمؤسسات العامة في عملها اليومي.

■ وبينار حول "المشتريات الطارئة في لبنان: ما هي الاستراتيجيات والتقنيات اللازمة لتأمين السلع والأشغال والخدمات بكفاءة في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات وحالات الطوارئ؟"

بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبمشاركة 53 مسؤولاً من القطاع العام والمجتمع المدني، استضاف الوبينار ثلاثة مسؤولين دوليين شددوا خلاله على أهمية الاستباق وتخطيط المشتريات العامة كركيزة أساس لاستمرار الخدمات الاستراتيجية التي يحتاجها المواطنون لاسيما في حالات الطوارئ. ألقوا الخبراء الضوء أيضاً على ضرورة إجراء المشاورات مع جميع الأطراف المعنية لفهم الاحتياجات والأدوات المتوافرة دولياً، وكيفية الاستفادة منها والتركيز على المتابعة والمراقبة في مجال المشتريات الطارئة. تكمن أهمية هذا الوبينار باستكمال التوجهات السياسية التي أقرها قانون الشراء العام في لبنان رقم 2021/244 بالتجانس مع قانون الأونسيتال النموذجي ويلقي الضوء على كيفية التصرف في أوقات الحرب للاستجابة الطارئة في مجال المشتريات.

السيد ماجد البياح، مدير المشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي
السيدة كارولين نيكولاس، خبيرة مستقلة في المساعدة التقنية وقانون وسياسات المشتريات العامة
إليزا نيفيادومسكا، مستشارة أولى في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية



■ وبينار حول "الشراء العام المستدام: أي فرص للنهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة في لبنان"

بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية AFD وExpertise France، وبمشاركة 78 مسؤولاً من القطاع العام والمجتمع المدني، شرح الخبراء الدوليان أهمية الشراء العام المستدام في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030 بالإضافة إلى عرض أبرز المفاهيم الجديدة والتجارب الناجحة والممارسات الجيدة حول العالم.

سيزار بيتوازيه، خبير في الشراء العام
وفريد ياك، خبير دولي في الشراء العام المستدام



4 | حلقات نقاشية مع القطاع الخاص حول قانون الشراء العام والحاجات التدريبية

يشكّل الشراء العام أحد الأدوات الفاعلة للتأثير على الأسواق ودفعها نحو عمليات وحلول مبتكرة ومستدامة، لذا عزّز المعهد هذا العام تواصله مع أصحاب المصلحة وتمّ تنظيم حلقة نقاش مع ممثلي الهيئات الاقتصادية بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية هدفت إلى تعريفهم بقانون الشراء العام ومبادئه ومقارنته الاقتصادية والمالية وتحديد التحديات التي تواجه القطاع الخاص في المشاركة في الشراء العام وتطبيق القانون الجديد. كما خصّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وممثليها بجلسة نقاش حول القانون هدفت إلى تطوير محتوى برنامج تدريبي في الشراء العام يردّ على تطلعات وحاجات المؤسسات، ويعزّز إمكانيات تطبيق المعايير الحديثة والتوجهات السياسية لقانون الشراء العام الجديد.



برنامج ودليل تدريبي جديد موجّه للقطاع الخاص



خصّص المعهد حيزاً للقطاع الخاص في برامجه التدريبية الجديدة، وطور بدعم تقني دولي وبالشراكة مع الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين ALDIC برنامج تدريبي حول الشراء العام موجّه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفعيل مشاركتها في عمليات الشراء العام استناداً إلى أحكام ومبادئ القانون الجديد 2021/244.

وتحضيراً لوضع هذا البرنامج حيز التنفيذ في مطلع عام 2025، تمّ تنظيم هذا العام لقاء تشاوري لمراجعة ولاختبار المحتوى التدريبي شارك فيه 51 خبيراً وممثلاً من القطاع الخاص، ونظّم على أثره دورة تدريب المدرب.



5 | ورش عمل للمجتمع المدني والصحافة الاستقصائية حول قانون الشراء العام

للمجتمع المدني دور مهم ليس فقط في مراقبة أنظمة المشتريات العامة، ولكن أيضاً في دفع الجهود لجعلها أكثر استدامة واستجابة وفعالية. من هذا المنطلق، نظم المعهد هذا العام 5 ورش عمل توجّهت للمجتمع المدني بالتعاون مع مبادرة غربال ولعدد من الصحفيين الاستقصائيين بالتعاون مع جمعية مهارات، بهدف تعريفهم بمضمون قانون الشراء العام، مبادئه وأحكامه، وللإجابة عن الأسئلة المطروحة حول فعالية تنفيذ القانون في ظلّ الأزمة المالية والاقتصادية، وحول دوره كأداة سياسية للحدّ من ممارسات الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة.



شفافية الموازنة وحق الوصول إلى المعلومات

تعزيز الشفافية المالية ومشاركة المواطنين له أهمية واسعة في الحد من الفساد والهدر وزيادة فرص حسن استخدام المال العام فضلاً على تفعيل المساءلة والشمولية والجودة في صنع القرار. إنّ **"موازنة المواطنة والمواطن"** وثيقة مرجعية للمواطن العادي كما المتخصص على حدّ سواء، للتعرف على محتوى قانون الموازنة العام ولقراءة وتحليل أرقام النفقات والإيرادات. جديداً هذا العام، التعاون مع الصحافة الاقتصادية لتعزيز دورهم في نقل المعرفة وتعزيز المساءلة والرقابة على إنفاق المال العام.

1 | إعداد موازنة المواطنة والمواطن لعام 2024

تمّ نشر موازنة المواطنة والمواطن لعام 2024 للسنة السادسة على التوالي، بالتعاون مع مديريّة الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية المالية العامة وجمعية Financially Wise واليونسف وأنت ضمن برنامج **"تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية في لبنان"**. يشرح الكُتَيْب بشكل سهل ومبسّط الموازنة العامة للعام 2024 ويعرض الأرقام كما أقرّت في مجلس النواب وكما صدرت عن وزارة المالية. تمّ نشر الكُتَيْب باللغتين العربية والإنجليزية.



2 | تحديث المنصة التفاعلية حول "موازنة المواطنة والمواطن"

اللوحة الرقمية لموازنة المواطن (Lebanon Citizen Budget Dashboard (LCBD هي أداة أخرى طوّرها المعهد لتعزيز الشفافية المالية وتوفير معلومات مفيدة حول الدورة السنوية للموازنة العامة. وتمّ هذا العام تحديث هذه اللوحة وأضيفت بيانات حول الإيرادات والنفقات لعام 2024 وتفسيرات حول المفاهيم المالية بشكل يسمح للمستخدمين بمقارنة تخصيص الموارد والإنفاق لثماني سنوات متتالية، أي منذ عام 2017 ولغاية 2024.



3 | الشفافية المالية للمحافة الاقتصادية

للمحافة الاقتصادية دور رئيسي في نقل المعلومات وتبويبها بشكل يسمح للمواطنين فهمها والتفاعل معها علمياً وموضوعياً. ضمن هذا الإطار، تمّ التعاون مع مؤسسة مهارات لإعداد وتنفيذ برنامجاً تدريبياً لمجموعتين استفاد منهما 30 صحافياً، حول الشفافية المالية وربطها بالإصلاحات القطاعية ذات الصلة. سلّط هذا البرنامج الضوء على قضايا أساسية كدورة الموازنة العامة والتحديات المرتبطة بها، وقانون الشراء العام، والضرائب، وتعزيز حق الوصول إلى المعلومات ومناقشة القضايا المتعلقة بالبيانات المالية وكيفية تغطيتها، واختتم بإنتاج تقارير صحافية معقّمة بمواكبة خبراء من المعهد.



مرصد الشفافية المالية ومساندة فنيّة من خبراء المعهد

ساند خبراء المعهد بتطوير "مرصد الشفافية المالية" يهدف إلى تعزيز النقاش العام حول الشفافية وتبويب عناوينها الرئيسية وقياس دقة المعلومات المتداولة إعلامياً لاسيّما على مواقع التواصل الاجتماعي. تمّ إنتاج حتى تاريخه سبع نشرات دورية للصحافيين قُدمت شهرياً حول أرقام وخلاصات ونصائح للتعمّق في المواضيع المالية. إلى جانب ذلك، شارك خبراء المعهد في Help Desk لتقديم المساعدة الفنيّة للصحافيين من أجل متابعة قضايا القطاع العام والشفافية المالية والإصلاحات الاقتصادية والقطاعية في السياق اللبناني.

4 | المنتدى الأول للشفافية المالية

شارك 60 خبيراً متخصصاً في النسخة الأولى من منتدى الشفافية الذي نُظّم بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية - لبنان والمعهد الديمقراطي الوطني في تموز 2024. تمّ خلاله عرض ممارسات ناجحة مثل موازنة المواطنة والمواطن ولوحة معلومات موازنة المواطنة والمواطن، ومناقشة إصلاحات سياسية واستراتيجيات تعزيز الشفافية والمساءلة. بالإضافة إلى ذلك، تطرّق المنتدى إلى آليات تعزيز مشاركة المواطنين، وطرق زيادة الالتزام بمبادئ الشفافية المالية. جاء المنتدى عقب صدور التصنيف الجديد للبنان على مؤشر الموازنة المفتوحة الذي أصدرته الشراكة الدولية للموازنة، وركّز على تقييم تقدّم البلاد نحو تحقيق أهلية الانضمام إلى شراكة الحكومة المفتوحة (OGP).





القدرات البشرية

خطة العمل التدريبية لمواكبة تنفيذ إعلانات الشراء العام

تعزيز التخصّمية في الشراء العام

التعلّم والتطوير

المساندة التقنية لمعاهد التدريب في تنفيذ الإعلانات المالية

التثقيف المالي والاقتصادي

التدريب لمواكبة تنفيذ إصلاحات الشراء العام

إحدى الركائز الأساسية لإنجاح إصلاح الشراء العام تكمن في قدرة العاملين في الشراء على اكتساب مجموعة واسعة من المهارات الجديدة على المستويين التشغيلي والاستراتيجي للقيام بالمهام الموكلة لهم. على هذا الأساس استكمل المعهد هذا العام نشاطات التوعية والتدريب الذي بدأها عام 2021 مستنداً على المادة (72) من قانون الشراء العام 2021/244. أوكلت هذه المادة للمعهد مهمة توفير التدريب المستمر والإلزامي والتي تم التطرق لها لأول مرة في نص تشريعي ملزم لجميع الأطراف في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، عزز المعهد هذا العام التخصصية في الشراء العام مطوّراً عدداً من البرامج التدريبية مركّزاً على إستراتيجية إصلاح الشراء العام 2022-2024 المقررة في مجلس الوزراء بتاريخ نيسان 2022.

الاستجابة للطلبات التدريبية من خارج فطة العمل السنوية للمعهد

لبّى المعهد، من خارج خطة السنوية، مجمل الطلبات التدريبية الواردة إليه من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة للتعريف بقانون الشراء العام واستفاد منها منذ دخول القانون حيّز التنفيذ (2022) ولغاية تاريخه 1129 متدرباً.

1 | البرنامج التعريفي بقانون الشراء العام

نفّذ المعهد 15 دورة تعريفية بقانون الشراء العام استفاد منها هذا العام 375 مشاركاً من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة. تناول البرنامج المسار التحديثي للشراء العام ومبادئ القانون والقواعد العامة التي ترعى عمليات الشراء فضلاً عن الجانب التقني المتعلّق بطرق الشراء ومراحلته المختلفة، وإدارة العقود والمنازعات والعقوبات، وتمّ إجراء اختبار لتقييم المكتسبات المعرفية في نهاية كلّ دورة.

اختبار المعارف في قانون الشراء العام

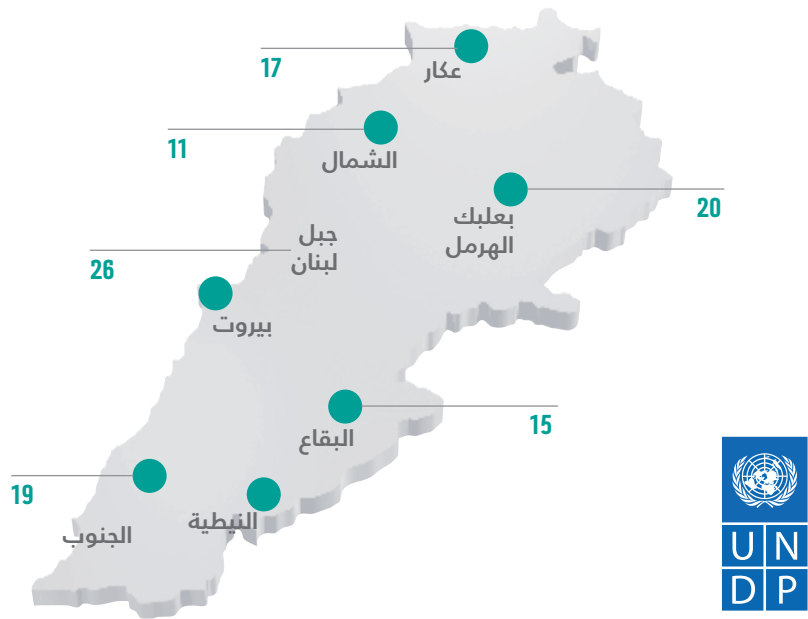


استمر المعهد بالرغم من التعديلات التي طرأت على قانون الشراء العام، بإجراء اختبار تقييمي للمعارف في نهاية كلّ دورة للتأكد من الاكتساب المعرفي المطلوب لإنجاز المهام الأساسية. هذا الإجراء يضمن جودة العمل ومستوى أداء منظومة الشراء بشكل عام. بلغت نسبة النجاح في هذه الاختبارات 61%.

تدريب موجّه للبلديات واتحاد البلديات: مشروع تعزيز الشفافية والحوكمة المحلية

في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز الشفافية والحوكمة المحلية" الهادف إلى مواكبة البلديات واتحادات البلديات المعنّية لتحقيق إدارة فعالة وشفافة في ظلّ الأزمات القائمة، نفّذ المعهد 8 دورات تعريفية حول قانون الشراء العام 2021/244 في 7 مناطق لبنانية (الشمال، الجنوب، بعلبك، البقاع، جبل لبنان والشوف) بمشاركة 108 موظف وعضو مجلس بلدي، على أن يُستكمل هذا التعاون في العام 2025 مع تنفيذ دورات متخصصة في تخطيط وطرق الشراء.

عدد المشاركين من البلديات واتحاداتها بحسب التوزيع الجغرافي



برامج تدريبية موجهة للمؤسسات العامة بالتعاون مع المجتمع المدني

نُفّذ برنامج تعريفية بمبادئ وأحكام قانون الشراء العام لـ 22 مدير مشروع من فريق عمل جمعية رونية معوض ألقى خلاله الضوء على الأهمية الاقتصادية والتنموية للقانون والمسار الإصلاحي. أيضاً، وبطلب من مؤسسة ميشال ضاهر الاجتماعية، نفّذ المعهد دورة تدريبية تعريفية حول قانون الشراء العام لصالح مؤسسة مياه البقاع توجّهت إلى 30 موظف من الأقسام الإدارية والمالية والفنية. امتدّت الدورة على فترة 4 أيام في منطقة الفرزل وعبر المشاركون بنهايتها عن أهمية هذا النوع من التدريب الذي يساعدهم في تعزيز معارفهم وتمكينهم من تطبيق قواعد الشراء وطرق الشراء الجديدة بشكل فعّال.



تعزيز التخصّصية في الشراء العام

1 | تصميم وتنفيذ شهادة تخصّصية دولية في الشراء العام الاستراتيجي مع جامعة Rome Tor Vergata

صُمّمت هذه الشهادة التخصّصية بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا في إيطاليا والسفارة الإيطالية في بيروت بهدف تعزيز تمهين الشراء العام وتوفير المعارف والخبرات المنسجمة مع المعايير والممارسات الدولية الجيدة. تتضمّن الشهادة 5 محاور متخصّصة حول (1) قانون الشراء العام في لبنان وأبعاده الاقتصادية، (2) الأحكام والمبادئ الدولية، (3) الشفافية والنزاهة، (4) الشكاوى والاعتراض، و(5) الشراء العام المستدام. شارك فيها 34 مسؤولاً في الشراء العام من 22 إدارة ومؤسسة عامة وبلدية، أحياء خبراء دوليين ولبنانيين وتبعها زيارة دراسية ميدانية إلى إيطاليا للذين حصّدوا أفضل النتائج في المسار التعليمي.

أتى هذا التعاون في سياق الشراكة المميّزة التي تربط المعهد بالجامعة منذ عام 2013 في إطار تسهيل المشاركة في برنامج الماجستير الدولي في إدارة الشراء العام IMPPM. وقد بدأ المعهد بالتعاون مع الجامعة بالإعداد للنسخة الثانية من الشهادة للعام 2025.

زيارة دراسية إلى جامعة روما تور فرغاتا



نظّم المعهد بالتعاون مع جامعة روما تور فرغاتا زيارة دراسية إلى روما من 3 إلى 5 تموز 2024 شارك فيها 12 مشارك في الشهادة التخصّصية وفريق المعهد للاطلاع على التجربة الإيطالية في مجال مكافحة الاحتكار ومكافحة الفساد المرتبطين بالشراء العام، كما والمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي التاسع حول الشراء الذي تنظمه الجامعة سنوياً في روما.

2 | تطوير محتوى المنهج التدريبي المتخصّص للمسؤولين في الشراء العام مع أدلة متخصّصة للمتدربين

طوّر المعهد 4 برامج تدريبية متخصّصة حول (1) تخطيط الشراء العام، (2) طرق الشراء، (3) إدارة العقود، و(4) الاتفاق الإطاري تهدف إلى رفد العاملين في هذا المجال بالمعارف وأدوات العمل والمهارات اللازمة للقيام بمهامهم بفعالية تنفيذاً لقانون الشراء العام 2021/244. راعى تصميم البرامج مبادئ وتقنيات تعلّم الكبار، وتمّ تطويرها بدعم تقني من الوكالة الفرنسية للتنمية ومن البنك الدولي. وبموازاة ذلك، تمّ إجراء دورة تدريبية أولى لمحتوى التدريبي في كلّ من البرامج الأربعة بمشاركة مسؤولي الشراء في الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات واتحاداتها، والقوى العسكرية والأمنية.

أدلة متفخمة للمتدربين



أعدّ المعهد هذا العام سلسلة من أدلة تدريبية تخصصية تتوجّه إلى المعنيين بالشراء العام في مختلف الجهات الشارية وتهدف إلى شرح مختلف جوانب الشراء العام مثل التخطيط وإجراءات المناقصة العمومية، متضمّنة نماذج وأمثلة عملية، على أن يستكمل المعهد هذا الجهد خلال العام 2025 من خلال إصدار أدلة حول مواضيع متنوعة وجديدة.

3 | شبكة للمدربين في الشراء العام لتبادل المعارف والخبرات

في إطار جهوده الهادفة إلى بناء نواة من المدربين الوطنيين في الشراء العام وتطوير معارفهم بشكل مستمرّ، نظّم المعهد هذا العام سلسلة من النشاطات التي هدفت إلى تعزيز التبادل المعرفي ونقل الخبرات بين المدربين والخبراء سهّلت عليهم الاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في مجال الشراء العام.

■ زيارة دراسية إلى مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية



نظّم المعهد بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ITC-ILO في تورينو - إيطاليا والبنك الدولي، زيارة دراسية صُمّمت خصيصاً لفريق المدربين اللبنانيين تناولت موضوع سياسة الشراء العام وبناء القدرات، بإدارة خبراء تقنيين دوليين.

■ لقاءات التبادل المعرفي المخصصة لخبراء الشراء العام

نظّم المعهد خلال العام 2024، بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، سلسلة "لقاءات التبادل المعرفي حول الشراء العام" مخصصة لمدربي المعهد بهدف مناقشة مواضيع محدّدة - منها ما هو مستجدّ خلال تطبيق قانون الشراء العام 2021/244 ومنها ما هو إشكالي - إلا أنّ جميعها تتعلّق بالممارسات والإجراءات الجديدة.

ساهمت هذه اللقاءات في استنباط الحلول والاتفاق على إجابات موحّدة بين المدربين عن الأسئلة التي ترد خلال التدريب، وتقديم اقتراحات وتوصيات لحسن تطبيق القانون بهدف تحسين منظومة الشراء العام، وذلك حرصاً على تحسين نوعية التدريب بشكل مستمر.

1 | منقّة التدريب الإلكترونية للمعهد

أنهى المعهد المرحلة الأولى من تطوير منصّة تعلّم إلكترونية Nataalam كان قد بدأ العمل عليها منذ عام تقريباً. تهدف المنصّة إلى تلبية احتياجات التعلّم المتنوعة للأفراد المهتمّين بمجال إدارة المال العام والحوكمة في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإتاحة إمكانية للمستخدمين لإدارة عملية التعلّم بالوتيرة وبالأوقات التي تناسبهم. تضمّ المنصّة حالياً دورتين تدريبيتين حول **الشراء العام، والموازنة العامة**، والعمل مستمر لزيادة برامج تدريبية جديدة تعزّز التجربة التعليمية للمستخدمين وتوفّر فرص تعلّم جديدة لهم في 8 محاور أساسية تعكس التزام المعهد بتطوير الكفاءات وتعزيز المعرفة في مجال المال العام.

صُمّمت المنصّة باللغة العربية وارتكزت على استخدام تقنيات تعلّم تفاعلية. كما تشمل مساحة للتعلّم الذاتي وتوفّر موارد وقراءات متخصصة، ومساحة للتطبيق العملي من خلال تمارين واختبارات تسهّل الاكتساب المعرفي في مجالات متعدّدة منها:



- الموازنة العامة
- الشراء العام
- الضرائب والرسوم
- المحاسبة والتدقيق
- التطوير المؤسسي
- شفافية المالية العامة
- الاستثمار العام
- تقنيات التدريب

2 | تعزيز قدرات نواة مدربي وخبراء المعهد

واكب المعهد المسار المهني للخبراء والمدربين وعزّز مهاراتهم من خلال برامج تدريب مدّرب متخصصة في الشراء العام والحماية الاجتماعية واستخدام تكنولوجيا المعلومات. هذا، بالإضافة إلى تقنيات تعلّم الكبار وتصميم المحتوى التدريبي مما يساندهم على تقديم تجربة تعليمية وثيقة الصلة بمواقف العمل الحقيقية ويعزّز المشاركة والتفاعل وتنمية مهارات حلّ المشكلات وإيجاد الحلول.

تدريب مدّربين في مواضيع تخصّمية في المالية العامة

بناء قدرات المدّربين في الشراء العام

تم تنفيذ دورة تدريب مدّرب متخصصة في الإتفاق الاطاري وإدارة العقود واستكمل بجلسات تيويوم المحتوى التدريبي بين المدّربين وإغنائهم بحالات عملية وتمارين تطبيقية تسهّل نقل المعرفة وتطوير مهارات المتدربين.

بناء قدرات المدّربين في مجال الحماية الاجتماعية

بدعم من منظمة العمل الدولية (ILO)، شارك عدد من خبراء المعهد في برنامجيين متخصصين بالإضافة إلى برنامج تدريب المدّرب في مجال الحماية الاجتماعية بالتعاون مع أكاديمية الحماية الاجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية في لبنان. هدفت هذه المبادرة إلى تعزيز القدرات الوطنية وإعداد نواة من الخبراء المدّربين في مجال الحماية الاجتماعية.

تدريب مدربين حول هندسة البرامج التدريبية

برنامج تدريبي للمدربين حول تصميم العروض الابداعية

تمّ تنظيم دورة تدريبية حول كيفية إعداد العروض التقديمية لمجموعة من مدربي المعهد في استخدام MS Powerpoint تهدف إلى مساندتهم على تصميم صوري للمحتوى التدريبي وتقديم المعلومات بطرق تفاعلية.

برنامج تدريب مدرب مختص لكلية للقيادة والأركان في الجيش اللبناني

يدرج هذا البرنامج سنوياً ضمن منهج التدريبي لقائد كتيبة ويهدف إلى تعريف المشاركين بالمبادئ الرئيسية لتعلم الكبار وكيفية تطبيقها في درس الحاجات وإعداد البرامج التدريبية. شمل البرنامج نظريات وطرق التعلم وأساليب تعزيز التفاعل والمشاركة والاحتفاظ بالمعلومات بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في جودة التدريب وقياس أثره.

برامج تدريبية خارج لبنان لمدربي وخبراء المعهد

من ناحية أخرى، سهّل المعهد بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين مشاركة 38 من فريق الخبراء والمدربين في برامج تدريبية متخصصة خارج لبنان حول المالية العامة تُضاف إلى الزيارات الدراسية التي نظّمت حول الشراء العام.

جدول بإجمالي عدد المدربين اللذين شاركوا في برامج تدريبية خارج لبنان لعام 2024

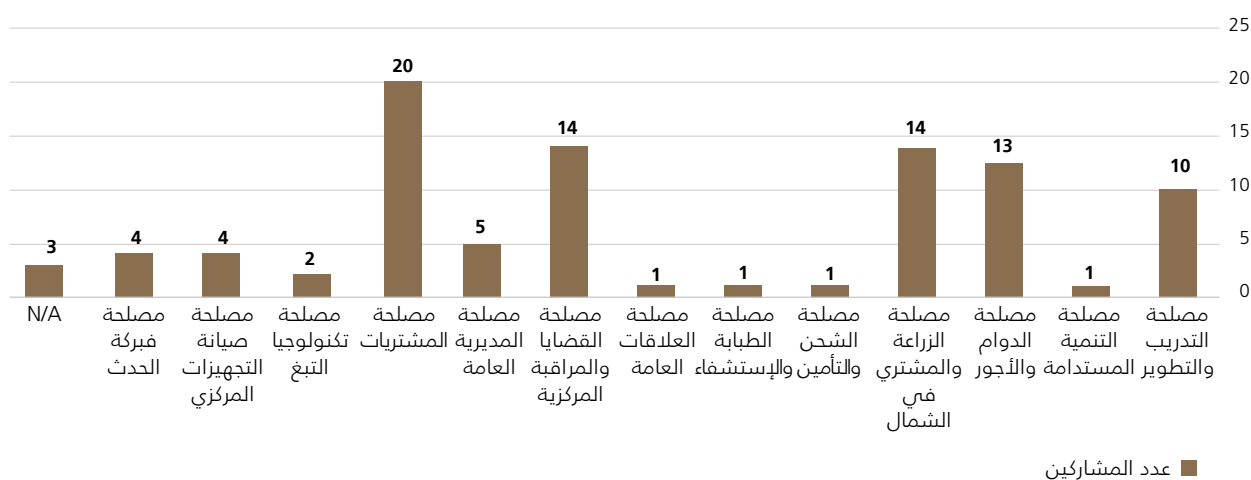
البرنامج	الشريك	عدد المشاركين
برامج تدريبية حول المالية العامة		
Regional Conference on Climate Smart Public Financial Management	البنك الدولي	2
Budget Institutions for Effective Climate Change Action and Gender Equality in the MENA	المركز الإقليمي للمساعدة الفنية للشرق الأوسط التابع لصندوق النقد الدولي	2
Gender and Macroeconomics	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	2
Best Practices to Enhance Effectiveness of CFT Frameworks	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	1
Cash Management	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	1
المجموع		8

البرنامج	الشريك	عدد المشاركين
برامج متخصصة للمدربين في الشراء العام		
Public Procurement in MENA and GCC Countries	مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط	1
زيارة دراسية إلى مركز التدريب الدولي لمنظمة العمل الدولية	البنك الدولي مركز التدريب الدولي	17
المجموع		
المجموع الإجمالي		
		26

3 | خطة تدريب مخصصة لإدارة الريجي

تم تنفيذ 9 دورات تدريبية ضمن إطار التعاون القائم بين المعهد وإدارة حصر التبغ والتبناك - الريجي في الفصل الأول من العام تناولت مواضيع متخصصة في الشراء العام والإرشاد الزراعي وقانون العمل وتدريب المدرب بالإضافة إلى دورات في المعلوماتية واللغة الانكليزية. سيستكمل التعاون في العام المقبل لتطوير برنامج عمل متكامل يتناسب مع المستجدات والتحديات المستقبلية خاصة وأن الفصل الأخير من هذا العام لم يسمح باستكمال الخطة التدريبية بسبب تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان.

توزيع عدد المشاركين بحسب المديريات والمصالح



المساندة التقنية لمعاهد التدريب في تنفيذ الإصلاحات المالية

1 | مشروع المساندة التقنية للمركز المالي والمحاسبي في العراق

عزز المعهد خدمات الاستشارات والمساندات الفنية لاسيما لمراكز التدريب في المنطقة سعياً منه لتبادل الخبرات وتسهيل تنفيذ الإصلاحات المالية المرتقبة. وتماشياً مع هذا التوجّه، أنهى المعهد هذا العام المرحلة الثالثة من مشروع المساندة التقنية لمركز التدريب المالي والمحاسبي في العراق الذي نفّذه بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية وExpertise France والذي هدف إلى تعزيز قدرات المركز للعب دوره كمؤسسة مرجعية في التدريب في مجال إدارة المالية العامة.



مخرجات المساندة التقنية للمركز المالي والمحاسبي في العراق

■ إعداد برنامج تدريبي حول موازنة الأداء هدف إلى تعريف الجمهور المستهدف في الحكومة العراقية بأهمية وفرص الانتقال من إطار الموازنة التقليدية إلى إطار الموازنة المعتمدة على الأداء. ■ تطوير محتوى برنامج تدريبي حول إدارة الأداء هدف إلى تعزيز المعرفة بمفاهيم إدارة أداء الموظفين وتقويمه وعناصره وبمنهجياته وبأساليبه الحديثة مع تركيز خاص على أدوار ومسؤوليات المدراء وطرق استثمار النتائج على الصعيدي الفردي والمؤسسي.	تطوير محتوى برامج تدريبية
■ تم تنفيذ برنامج تدريبي حول أساليب وتقنيات تدريب الكبار شارك فيه 33 مدرباً من مركز المحاسبي والمالي في العراق. تناولت الدورة المبادئ والنظريات المتعلقة بتعلّم الكبار وربطها باستراتيجيات التدريب الناشط، كما تطرّقت إلى العوامل التي تؤثر على المدرب وجودة العملية التدريبية بالإضافة إلى التمرّس في تمارين تطبيقية.	تنفيذ برنامج تدريبي عن بُعد
أعدّت هذه الأدلة بناءً على طلب المركز المالي والمحاسبي لتطوير قدرات المدربين وتعزيز دوافع التعلّم لدى المتدربين. ■ دليل مرجعي للمدربين حول "تصميم المحتوى التدريبي وإدارة الجلسات التدريبية" عرض مبادئ تعلّم الكبار والأدوات والتقنيات التعليمية ودور المدرب في تصميم وتطوير المحتوى والأنشطة التدريبية؛ ■ دليل حول "إعداد واستخدام أدوات التدريب من درس الحاجات إلى تقييم أثر التدريب" ليشكّل أداة مرجعية لفريق عمل المركز عند إعداد خطة التدريب السنوية.	أدلة تدريبية حول هندسة البرامج التدريبية

التثقيف المالي والاقتصادي

إذا كان حُسن إدارة المال العام شرط أساس للنمو، فإنّ للتثقيف المالي والاقتصادي الأهمية ذاتها بالنسبة للمجتمع كونه يساهم في تطوير مهارات اتخاذ القرارات المالية على أساس عقلاني، وفهم السياسات والأدوات والمنتجات المالية. وبالتالي، يخصّص المعهد للتثقيف جزءاً كبيراً في خطة عمله السنوية ويسعى إلى تطوير برامج متنوعة تُلبّي متطلبات المرحلة وتردّد المشارك بأحدث المعارف لمواجهة المتغيّرات التي يواجهها العالم وبتجهّز لها.

1 | برامج تدريبية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط

في إطار التعاون السنوي مع المعهد العربي للتخطيط، تمّ تنفيذ 4 برامج تدريبية في المواضيع الاقتصادية، أعدّها خبراء متخصصون من المعهد العربي للتخطيط واستفاد منها 150 متدرباً من القطاعين العام والخاص في لبنان.

أسعار الصرف والسياسة النقدية ومُحاربة التضخم (عن بُعد)

تعرّف 52 متدرباً من القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي على السياسات النقدية وأهدافها وكيفية التعامل مع تحديات التضخم.

اقتصاد المعرفة والتحوّل الرقمي (عن بُعد)

شارك 35 متدرباً من مختلف الإدارات والمؤسسات العامة في دورة تدريبية عن بُعد تناولت مفاهيم اقتصاد المعرفة والتحوّل الرقمي وعلاقتها المباشرة بقضايا التنمية المستدامة.



تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (عن بُعد)

بمشاركة 32 متدرباً من القطاعين العام والخاص تناول البرنامج القضايا الأساسية المتعلقة بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها التمويلية.



الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة (عن بُعد)

أنت هذه الدورة التدريبية التي شارك فيها 31 مسؤولاً من القطاعين العام والخاص لتسلط الضوء على أهمية الاقتصاد الأخضر كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.



2 | امدارات معرفيّة بالتعاون مع مجلة الجيش

يتعاون المعهد مع مجلة الجيش منذ عام 2020 لتعزيز الثقافة المجتمعية حول الإدارة المالية وإشراك الجمهور الواسع وتحفيزه على التعلّم واكتساب المعرفة وذلك من خلال إعداد مقالات معرفيّة بصيغة سؤال وجواب تمحورت هذا العام حول التنمة المستدامة والشراء العام؛ بالإضافة إلى إعداد سلسلة من المقالات العلميّة تناولت إدارة الاستثمار، والنظام الضريبي واقتصاد الرعاية ودور المالية العامة في القضاء على الفقر كما مواجهة التحديات المناخية.



3 | برنامج الجندي الإذاعي: بودكاست تثقيفي مالي واقتصادي بالتعاون مع الجيش اللبناني

أعدت المكتبة المالية للمعهد 18 حلقة إذاعية تثقيفية هدفت إلى إطلاع المواطنين والمواطنات على أحدث المستجدات في الشأن المالي والاقتصادي، تم بثّها عبر عدّة محطات إذاعية بالتعاون مع مديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني.

تناولت الحلقات موضوعات متنوّعة تتعلّق بالمفاهيم الضريبية، وقدمت محتوى تعليمي مبسّط يساهم في رفع مستوى الثقافة المالية لدى المواطنين، وتمكينهم من فهم النظام المالي بوضوح وشمولية. ونظراً للعدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، تأجّل بثّ هذه الحلقات ليتمّ إدراجها ضمن برنامج "الجندي" خلال عام 2025.



برنامج الجندي هو ثمرة التعاون بين المكتبة المالية ومديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني حيث تمّ إعداد أكثر من 128 حلقة إذاعية على مدار أربع سنوات لتعزيز الوعي العام والتعمّق في المفاهيم الاقتصادية والمؤسسات والنظام المالي والضريبي اللبناني.



4 | برنامج مخفّص للشباب الثانوي والجامعي: "مالك... وما عليك"

إدراكاً لأهمية دور الشباب الحيوي كمواطنين فاعلين في المجتمع، يسعى المعهد منذ عام 2004 إلى تطوير معارفهم في المجالات المالية والاقتصادية التي تمسّ حياتهم اليومية، وتسليحهم بالمفاهيم الرئيسية التي تساهم في تعزيز مشاركتهم المجتمعية الواعية والمؤثرة في قضايا الشأن العام. تعاونت المكتبة المالية هذا العام مع الجامعات اللبنانية واستضافت 177 طالب وطالبة في برنامج التثقيف المالي النموذجي "مالك وما عليك" تعرّفوا من خلاله بشكل تفاعلي على مجموعة واسعة من المفاهيم المالية والاقتصادية الأساسية شملت الموازنة العامة للدولة، إدارة المال العام، الرقابة على الإنفاق، الدين العام، الضرائب، وغيرها من المواضيع ذات الصلة، مما يساهم في بناء جيل من الشباب واعٍ مالياً واقتصادياً وقادر على التفاعل بمسؤولية مع السياسات العامة لاسيّما المالية منها والمشاركة في صياغة مستقبل أكثر استدامة وعدالة.

المؤسسة	عدد المجموعات	عدد الطلاب
جامعة MUC	1	45
جامعة القديس يوسف	2	49
جامعة المعارف	1	32
جامعة AUST	1	14
CIS College	1	37
المجموع	6	177

5 | الإملاء المالية بالفرنسية

شارك 80 تلميذاً وتلميذة من 10 مدارس في النسخة التاسعة لمسابقة «الإملاء المالية باللغة الفرنسية» التي تُنظَّم بمناسبة شهر الفرنكوفونية بالتعاون مع المركز الفرنسي في لبنان وجمعية فايننشلي وايز للتحفيز المالي وبمساندة جمعيات Alam وChange Lebanon وALDIC ومؤسسة Hiram finance. تكمن أهمية هذه المبادرة في تعزيز البيئة التعليمية للتلامذة وتحفيزهم على الاطلاع على المواضيع المالية والاقتصادية وربطها بقضايا راهنة.

FIWA
Financially Wise

AMBASSADE
DE FRANCE
AU LIBAN

INSTITUT
FRANÇAIS



تولّت نائبة المستشار للتعاون والعمل الثقافي والمكلفة شؤون تعليم اللغة الفرنسية لدى السفارة الفرنسية في بيروت السيدة إيزابيل بيكو قراءة نص الإملاء على المشاركين والمشاركات في المسابقة، وتناول النص الذي حمل عنوان Limiter le réchauffement climatique المواءمة بين ضرورة اتخاذ دول العالم إجراءات لخفض الانبعاثات من أجل الحد من الاحترار المناخي، من دون أن يؤدي إنفاقها في هذا المجال إلى زيادة ديونها.

6 | تشجيع الإنتاج الفكري في الشؤون الاقتصادية والمالية

أطلقت المكتبة المالية نشاط جديد تمثل بتنظيم لقاءات وندوات حول مواضيع مالية واقتصادية راهنة وكتب وإصدارات جديدة لخبراء في مختلف المجالات تهدف إلى تعزيز التفاعل الثقافي والمجتمعي.

الدكتور نضال أبوزكي، المدير العام لـ "مجموعة أورينت بلانيت" الاستشارية. ندوة حوارية بعنوان "المدن الذكية في العالم العربي والتحول الرقمي" تناولت نماذج لمدن ذكية وطرق الحكمة وحسن استخدام مصادر الطاقة، وشملت التمويل والتأثيرات الاجتماعية والأمن السيبراني.



الدكتورة جنان الخوري الفخري، استاذة محاضرة في الجامعة اللبنانية. ندوة حوارية حول كتاب "القانون الجزائي للأعمال" الذي ناقش التوجهات الحديثة للسياسات الجزائية الدولية بما فيها التجارة والتوقيع وحجة الإثبات الإلكتروني.



7 | سلسلة وبيّنار الأربعاء

شكّلت هذه السلسلة منصّة فريدة لتعزيز التبادل المعرفي ونقل الخبرات بين المشاركين، وفتح آفاق جديدة للحوار البناء يدعم الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وصقل الكفاءات مما يسهم في مواجهة التحديات برؤية تشاركية. سلّطت هذه الوبينارات من تنظيم المكتبة المالية الضوء على مواضيع معاصرة مرتبطة بإدارة المال العام، وبناء القدرات، وإدارة الأزمات، إلى جانب قضايا أخرى ذات أهمية محورية تنسجم مع رسالة وتوجهات المعهد الإستراتيجية.

وبيّنار حول "الجرائم السيبرانية وتأثيرها على الاقتصاد"

استعرض فيه أنواع الجرائم لاسيّما المالية منها والأثر الاقتصادي للأمن السيبراني على الدول. ناقش الأطر التشريعية في لبنان وقانون المعاملات الإلكترونية 2018 والبيانات ذات الطابع الشخصي وأهمية إقرار قانون للجرائم المعلوماتية والإلكترونية وشارك فيه 50 مسؤولاً من مختلف القطاعات وطلاب جامعيين.



الشؤون الإدارية والمالية

الشؤون الإدارية والمالية

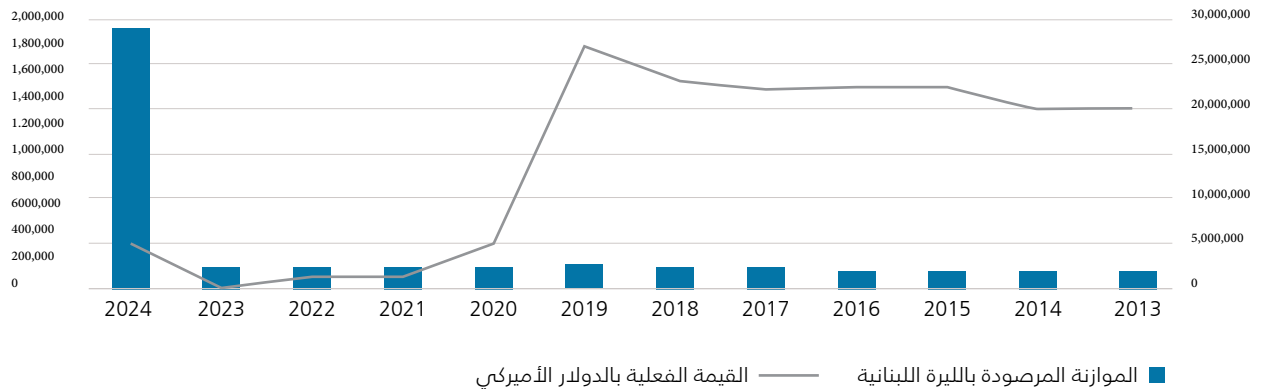
التخطيط والاستباقية والمرونة هي الركائز الرئيسية التي يعتمدها قسم المالي والإداري لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية المتعاقبة التي يمرّ بها لبنان، بهدف إدارة شؤونها بفاعلية وتعزيز قدرة المعهد على الاستمرار في تقديم خدماته ولعب دوره على الصعيدين الوطني والاقليمي.

1 | لناحية الإدارة المالية

مالياً تُرجمت هذه الركائز بتدابير استباقية مرنة، وتخطيط مالي مُسبق للأنشطة وتقدير واقعي للإنفاق الذي رافقه ترقّب ومتابعة دورية للسيولة المالية والمساهمات المخصّصة والمحصّلة من الموازنة العامة. كما ساهمت سياسة التقشف الحازمة التي اعتمدتها إدارة المعهد في تنفيذ 70% من خطة العمل المرتقبة للعام وتأمين كافة المستلزمات اللوجستية الأساسية.

بلغت قيمة المساهمة المالية //28.418// مليار ليرة لبنانية مقابل //3.260// مليار ليرة لبنانية للعام 2023، ما شكّل ارتفاعاً نسبياً ولو ضئيلاً مقارنةً بمساهمات السنوات السابقة ساهم في رفع القدرة الشرائية وفي تسيير العمل. إضافةً إلى هذه المساهمة، وتنفيذاً للمراسيم المتعلقة بالزيادات المؤقتة على الرواتب والأجور، تم استحقاق على //1.816// مليار ليرة لبنانية من احتياطي الموازنة العامة وسلفة خزينة بقيمة //5// مليار ليرة لبنانية.

انفراج ضئيل من ناحية الإيرادات



التزم المعهد في تنفيذ نشاطاته بأحكام قانون الشراء العام رقم 2021/244 وتَمّ نشر عمليات الشراء بالفاتورة على المنصة الإلكترونية لهيئة الشراء العام وعلى موقعه الإلكتروني. ويعمل حالياً على إنهاء قطع الحساب للعام 2024 ليُصار إلى إرساله إلى ديوان المحاسبة وفق الأصول والمهل القانونية المعتمدة.

2 | لناحية إدارة الموارد البشرية

ثابر القسم، بالرغم من الظروف الصعبة، على تطوير وتنمية مهارات فريق العمل وإغناء معارفهم بالقضايا والمواضيع الإستراتيجية التي ينشط فيها المعهد؛ ونفّذ كافة القرارات الإدارية والمراسيم التشريعية التي اعتمدت زيادات مؤقتة للرواتب والأجور المخصّصة للقطاع العام والمؤسسات العامة. أما لناحية الخبراء، فتّم تعديل بدل الساعات التدريبية وبدل النقل بشكل يؤمن استمرارية العمل بحدّ الأدنى ويضمن التوازن بين الجهد والمردود لاسيّما خلال الأزمة المالية والعدوان الذي مرّت بها البلاد.

3 | للناحية الإدارية والتواصل وتكنولوجيا المعلومات

لعبت الاجتماعات الدورية لفريق العمل دوراً في تعزيز التنسيق الداخلي ومتابعة تنفيذ العمل لضمان حصد النتائج المرتقبة. كما كان للاستثمار في تكنولوجيا المعلومات الذي طوّره المعهد في الآونة الأخيرة دوراً أساسياً أيضاً للتأقلم مع المستجدات وإيجاد حلول عمليّة سريعة تؤمّن حسن سير العمل. وبمساندة من شركائه الدوليين، أطلق المعهد في تشرين الأول 2024 موقعه الإلكتروني الجديد. تميّزت الحلة الجديدة للموقع بتبويب مقسّم بحسب المواضيع والمشاريع تُسهّل الوصول إلى المعلومات وتُسرع على المستخدم عملية الاطلاع والبحث. كما فعّل المعهد التواصل مع جمهوره الواسع وكثّف تفاعله بشكل يومي عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به والـ whatsapp channel واضعاً رزنامة نشر وتواصل تمّ تيويمها أسبوعياً بحسب النشاطات والأولويات. كما أعدّ المعهد هذا العام 10 بيانات صحافية هدفت إلى الإضاءة على دور أبرز النشاطات في تعزيز الشفافية وفعالية أداء القطاع العام ومشاركتها مع المواطنين.

اتفاقية تعاون جديدة لهذا العام

- توقيع اتفاقية تعاون مع شركة مجموعة الاستشاريين الدوليين ش.م.م International Consulting Team يهدف إلى إنشاء إطار عمل مشترك في مجالات تقديم الاستشارات وخدمات التدريب في المواضيع ذات الاهتمام المشترك لاسيّما الإدارة المالية والتطوير المؤسسي في لبنان والمنطقة.
- توقيع اتفاقية تعاون مع جامعة بيروت العربية (BAU) لتعزيز الأنشطة المشتركة في التثقيف المالي للشباب الجامعي من خلال تنظيم ورش عمل وندوات عن بُعد؛ مشاركة طلاب من جامعة بيروت العربية في برنامج التوعية التي تنظّمه المكتبة المالية بالإضافة إلى استقبال طلاب من كليّة إدارة الأعمال في برامج تدّرج في المعهد.

جدول تلخيصي

التحديات	التدابير الإدارية والمالية
تأمين السيولة اللازمة	■ المتابعة الدؤوبة للمساهمات المالية المخصصة للمعهد في الموازنة العامة ولمساهمات إضافية وسلفة خزينة لتغطية النفقات المستجدة وفق المراسيم الصادرة خلال العام.
الصرف في ظل شح الموارد المالية	■ تحديد أولويات الصرف بما يؤمن استمرارية العمل؛ ■ التشارك بالكلفة مع الجهات المستفيدة لتنفيذ البرامج التدريبية خاصة في موضوع قانون الشراء مما سمح لنا بتغطية كلفة المدربين والخبراء وانتقالهم إلى كافة المناطق.
تحفيز الكادر البشري في ظروف عمل صعبة وغير متوقعة	■ العودة إلى العمل الحضوري يومياً في مقر المعهد بالرغم من الصعوبات؛ ■ تنظيم اجتماعات تنسيقية أسبوعية عن بُعد لكافة فريق العمل؛ ■ الإستعانة بشركاء المعهد لتأمين بعض مستلزمات العمل الأساسية كأعمال الصيانة وتأمين مادة المازوت والمساندة التقنية في التكنولوجيا وغيرها من الضروريات؛ ■ تحفيز الموظفين وتعزيز قدراتهم وإعلاء روحية العمل الجماعي.
الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات	■ استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات التدريبية؛ ■ استخدام تكنولوجيا المعلومات لتنظيم العمل الداخلي وإعادة توحيد وتيويم كافة قاعدات البيانات التي يركز عليها العمل؛ ■ استخدام منصّة Teams كأداة داخلية لتنسيق العمل ولتعزيز التواصل بين أعضاء فريق العمل وشركائه والمستفيدين من خدماته.



الملاحق

ملحق 1: زيارة الوفود

الجهة / الوفد	الهدف من الزيارة
الجامعة العربية في بيروت	التباحث في فرص التعاون الممكنة وتحضير اتفاقية تعاون
منظمة الشفافية الدولية - لبنان	عرض ومناقشة خطة عمل المعهد حول الشفافية المالية والتباحث في أطر التعاون مستقبلياً
المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية للدول العربية	التباحث في أطر التعاون المتوسطة المدى
كلية الاقتصاد - الجماعة اللبنانية الأميركية	زيارة تعريفية
البنك الدولي	زيارة مدير قطاع المشتريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السيد ماجد البّياع
الرابطة اللبنانية لسيّدات الأعمال	مناقشة مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة LLWB فرص التعاون مع القطاع الخاص
السفارة الإيطالية في لبنان	مناقشة سبل التعاون مع المؤسسات الإيطالية في مجال إدارة المالية العامة
الوكالة الفرنسية للتنمية	التعرّف على المعهد ومناقشة سبل التعاون
السفارة الألمانية في لبنان	مناقشة سبل التعاون
المعهد العربي للتخطيط في الكويت	زيارة رسمية لوفد من المعهد العربي للتخطيط برئاسة المدير العام الدكتور عبد الله الشامي
وفد من الخبراء في الحماية الاجتماعية من مؤسسات مختلفة	تعريف بالمعهد ومناقشة تمويل استراتيجية الحماية الاجتماعية

ملحق 2: مداخلات العام

المحور	عدد المداخلات بحسب لمحور	النسبة من جمل المداخلات %	عناوين أبرز المداخلات
إعداد وتنفيذ الموازنة	8	23.5	■ Budget 2024 and Social Spending ■ Lebanon's path to fiscal transparency - The case of the Lebanon Citizen Budget Dashboard
الإدارة المالية الحكومية	5	14.7	■ شفافية المساعدات الإنمائية ■ بناء المؤسسات المالية لتعزيز الحوكمة والمساءلة ■ Local governance reforms, effective led & municipal finance in Lebanon's future development
الحماية الاجتماعية	1	2.9	■ The current state of the Lebanese social protection framework and its pathways to reform
الحوكمة وبناء المؤسسات	6	17.7	■ مشروع قانون تمثيل النساء في مجلس إدارة الشركات المغفلة ■ Municipal finance challenges in Lebanon and role of capacity building ■ More equal than others is not an option for the future: Reflections from Lebanon on the UN Summit of the Future
الشراء العام	8	23.5	■ Sustainable Public Procurement ■ Empowering sustainability, economic growth & good Governance: the transformative impact of the new public procurement law 244/2021 ■ Gaming out the different scenarios for Lebanon's green transition: a conversation between experts
مواضيع أخرى	6	17.7	■ Exploring Lebanon's tax landscape: solutions for a better future ■ التصدي لعدم المساواة في ظل الأزمات
المجموع	34	100	

ملحق 3: شركاء العام

شركاء محليين

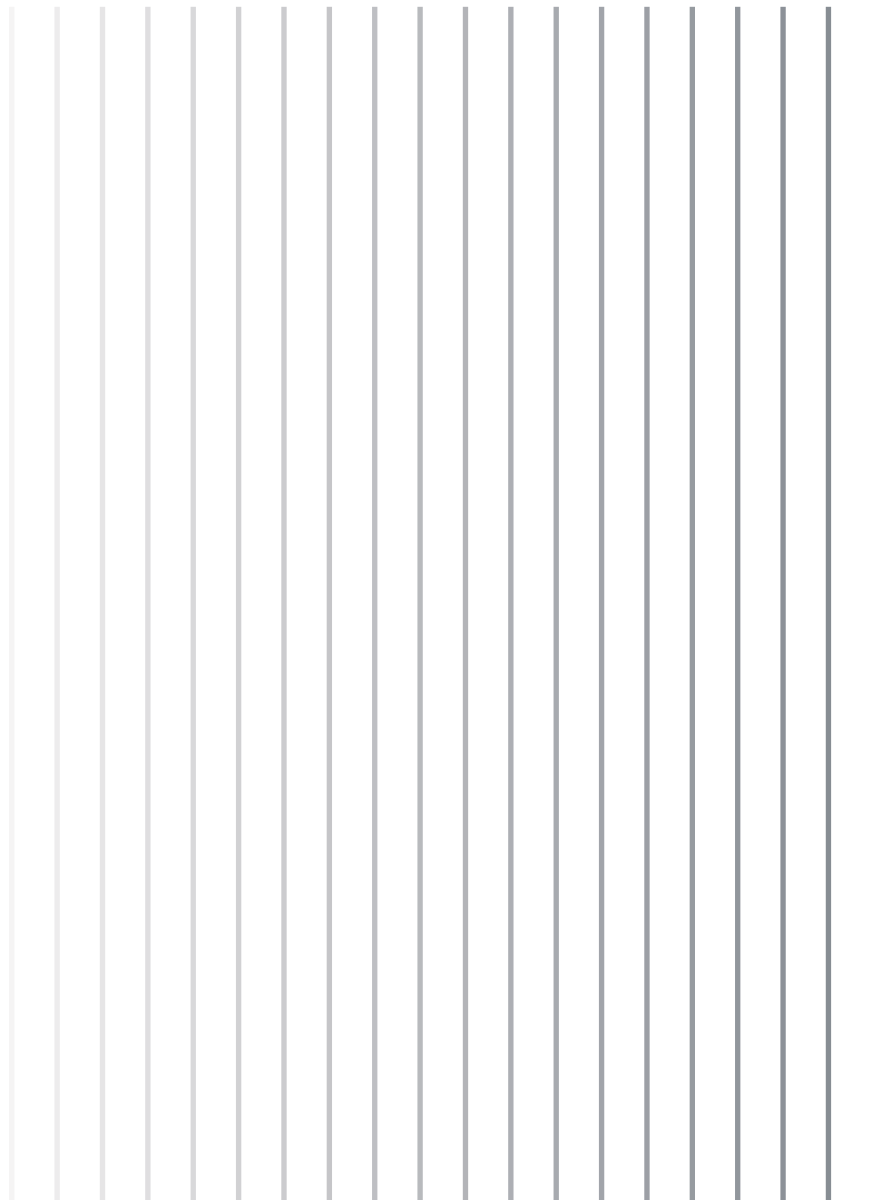
- البرلمان اللبناني
- الجيش اللبناني - كلية قوّاد شهاب للقيادة والأركان
- الجيش اللبناني - مديرية التعليم
- الجيش اللبناني - مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية
- جامعة القديس يوسف
- الجامعة الأميركية في بيروت - Natural Conservation Center
- الجامعة الأميركية في بيروت - Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
- الجامعة العربية المفتوحة
- جامعة بيروت العربية - BAU
- شركة مجموعة الاستشاريين الدوليين - ICT
- مبادرة غربال
- هيئة الشراء العام
- الشفافية الدولية - فرع لبنان
- الجمعية اللبنانية لحقوق المكلفين - ALDIC
- الرابطة اللبنانية لسيدات الأعمال - LLWB
- المعهد العالي للموسيقى - Conservatoire Libanais National Supérieur de Musique
- ALAM
- Change Lebanon
- Financially Wise
- Hiram Finance
- Knowledge Development Company
- Obergine
- Maharat Foundation
- Insights Analytica
- Lebanon Opportunities

شركاء إقليميين

- المركز المالي والمحاسبي في العراق
- المعهد العربي للتخطيط - الكويت
- المعهد الفلسطيني للمالية العامة والضرائب
- مركز التمويل والاقتصاد في الشرق الأوسط
- التابع لصندوق النقد الدولي - IMF CEF
- مركز الشرق الأوسط للمساندة التكنولوجية التابع لصندوق النقد الدولي - METAC

شركاء دوليين

- البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية - EBRD
- البنك الدولي - World Bank
- المعهد الفرنسي - السفارة الفرنسية في لبنان
- الوكالة الفرنسية للتنمية - AFD
- بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان
- سفارة إيطاليا في لبنان
- صندوق النقد الدولي - IMF
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية - OECD
- المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية - ITC-ILO
- Expertise France
- Senior Budget Officials Network for MENA - OECD
- UNDP
- UNICEF
- University of Rome Tor Vergata
- UN Women



512، كورنيش النهر
ص.ب.: 16-5870 بيروت، لبنان
تلفون: +961 1 425 146/9
فاكس: +961 1 426 860
بريد إلكتروني: institute@iof.gov.lb
institutdesfinances.gov.lb



IOFLebanon



IOFLebanon



IOFLebanon



InstituteOfFinance



Institut des Finances Basil Fuleihan